تاريخ الإرسال: 2014/08/18 - تاريخ القبول للنشر: 3014/11/30 تاريخ النشر: 2014/12/22

الحداثة و العنف:إشكالية التعريف والتوظيف

وداد غزلاني

جامعة قالمة

كثر في السنوات الأخيرة استعمال كلمات الحداثة ،الحداثية و التحديث و أصبحت الخطابات و الآدابيات السياسية بصفة خاصة ، لا تكاد تخلو من هذه الكلمات بالخصوص و لا فرق في ذلك بين التيارات السياسية و هذا رغم الاختلاف الذي يصل حد التعارض في توجهاتها و أهدافها ، و رغم التباين في ممارساتها و أساليب عملها ، و رغم عدم توفر بعضها على أي رصيد يضفي نوعا من المصداقية على خطابها الذي يستعمل الكلمات السابقة بتهافت فاضح في غالب الأحيان مما يؤدي إلى الخلط و الالتباس،في حين يوجد من يتحفظ من استعمال هذه الكلمات أو يدعو صراحة إلى تجنبها أو مقاومتها بالنظر إلى ما ينطوي عليه مفهومها الاصطلاحي من فلسفة ظهرت و نشأة و تطورت و تبلورت في بيئة مغايرة ، و بما تحمله في طياتها من المبادئ ما يعارض قناعات مجتمعاتنا العربية المسلمة. و إن كنا قد ودعنا القرن العشرين و استقبلنا الواحد و العشرين بالتهليل و الأماني،فان ما شهدنها في القرن السابق كان أليم و غير مأمول ،إذ طبعه العنف بما شهده صرحه من حروب عالمية ، و حركات استعمارية و حروب أهلية و ثورات كان في كلها الإنسان هو الضحية الأولى و الخاسر الأكبر.

و لقد تعددت التبريرات في كل مرة لتفسير سبب اللجوء إلى هذا العنف أو ذاك ،تارة باسم تحقيق العدالة الإنسانية وإقرار الحرية كما تضمنته الثورتين الأمريكية و الفرنسية ،إلى اعتباره حاملا للمدنية بما روجت له السياسات الاستعمارية ،إلى كونه مصحح للأنظمة الفاسدة و مقرا للديمقراطية الليبرالية في أواخر القرن السابق ،إلى مدافع عن حقوق الإنسان ومروج للنهضة و باعث لمواطنة عالمية في الوقت الحالي.و أي كانت التبريرات و بالرغم من التقدم اللافت لطبيعة المنحى السلمي للتغيير، إلا أن الجانب ألعنفي فيه و السياسي بأكثر تحديد منه يبقى الأكثر انتشارا ، و لعل مرد ذلك هي سرعة النفاد و دقة التصويب و الإصابة، و آنية الأثر الذي يتركه العنف على الموجه أو المتلقي له.

إن المجتمعات والأفراد تثأر لنفسها من الدولة على ساحة العنف، فالدولة أصبحت لا تملك احتكار الاستخدام الدولي للقوة، الذي كان إحدى سماتها الأساسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولاشك أن الحدود لم تكن قط قاطعة بين العنف الخاص والعنف العام: فالحرب العالمية الأولى التي شهدت أوج قوة الدول كان الباعث المحرك لها هو عنف فردي قيد الحركة الدولية للحكومات بشدة، و هو ما يعني أن الحداثة حملت اثر و معنى و بعد جديد للعنف بل هناك من يعتبر أن انتشار العنف هو ثمن الحداثة،و هذا هو الإشكال المثار في هذه الورقة البحثية و الذي أحاول من خلاله الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: فما مدى صحة هذا الطرح؟ و ما العلاقة المفترضة بين الاصطلاحين؟ و ما هي حدود التأثر و التأثير فيما بينهما؟

إن تحليل الإشكالية السابقة و الإجابة على الأسئلة المرتبطة بها يكون عبر اختبار الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

1- إن التباين السوسيو اقتصادي المتمخض عن الحداثة يدفع بالأفراد و المجتمعات إلى تبني ردات فعل انطوائية إزاء نسق التغيير الذي تفرضه الحداثة عليهم .

2- إن اللجوء إلى العنف و العنف السياسي بصفة أدق يعكس القصور في أنماط الحداثة السياسية في مراعاة خصوصية المجتمعات التي تسعى إلى تحديثها.

3- بقدر ما تسعى الحداثة إلى دعم التعميم و العالمية فإنها قد تكرس في ذات الوقت و تدعو إلى التزامن القبلي.

منهج الدراسة:

إن الإجابة على الأسئلة السابقة و اختبار الفرضيات المقدمة، يكون باعتماد منهج تاريخي استقرائي، و هذا بداية بالتطرق إلى ما هية الحداثة و هذا بالوقوف على مفهوم المصطلح و وضعه في سياق توظيفه التاريخي ،ثم الوقوف على مواضع التغير التي عرفها مفهوم العنف و غايات و أسباب اللجوء إليه، وصولا إلى تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الحداثة بالعنف.

أولا: ماهية الحداثة:

يتعدد توظيف اصطلاح الحداثة و تتباين معانيه بتباين الحقل الذي يوظف ضمنه،و إن يتحقق الإجماع تقريبا على انه اصطلاح طور ووظف بشكل جلي في الكتابات الغربية خاصة ، فان نفس هؤلاء الغربيين يختلفون على تحديد معنى مضبوط و ضيق للمصطلح،إذ حسب « مالكوم براديري» فان هذه التسمية :»تحتوي على الكثير من ضلال المعنى الذي لا تنجح في استخدامه بصورة دقيقة»1. و سأحاول في ما يلي التطرق إلى مفهوم الحداثة و مرجعيته الفلسفية و التاريخية، ومحاولة تحديد مقوماته.

1-مفهوم الحداثة:

أ – تعريف الحداثة:لقد ظهر مصطلح الحداثة لأول مرة في القواميس الغربية في سنة 1832 و حسب معجم «روبير» فان المصطلح يشير إلى ما هو حديث ، و هو مصطلح ذو دلالة واسعة يشمل كذلك معاني الجديد و الراهن و يستعمل كنقيض لمفهوم القديم و العتيق و ينطبق على فترة تاريخية معينة هي فترة الأزمنة الحديثة التي تمتد من عصر النهضة إلى نهاية القرن الثامن عشر. و يعتبر «بيتر بروكر» الحداثة بأنها تشير إلى بناء

قامت أركانه بعد وقوع الحدث نفسه، وان أول توظيف لهذا الاصطلاح كان في البداية محصورا في الحقل الأدبي ،ليشير في إطاره إلى التجديد كأداة للإبداع و الرؤى المبتكرة ،و امتدت أيضا لتشمل المجالات الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها، فالحداثة هي وعي جديد و هي شرط تمكن الغرب من تحقيقه و انجازه و أحيانا تفاعل ضده من أجل تقويضه و إلغائه2.

والحداثة لغة كلمة مشتقة من مصدر الفعل حدث و يحدث، و هي وصف لما هو حديث و تشير إلى الاستحداث و العصرنة، و ما يلحق الشيء من تطور و انسجام مع متطلبات العصر الحديث. و تطلق كلمة الحديث على الجديد و ما لم يكن موجود من قبل . و الحادث في اللغة كما أورده ابن تيمية «ما كان بعد إن لم يكن ، و إن المحدثات التي قال عنها الرسول صلى الله عليه وسلم : «كل محدثة بدعة و كل بدعة ضلالة و كل ضلالة في النار «، فهي المحدثات في الدين و عليه و ذلك بإحداث و ابتداع بدعة لم يشرعها الله3. و حداثي يوصف بها ما ينسب للعصر الجديد ، و إن كلمة الحداثة في اللغة العربية تقابلها modernity في اللغة الانجليزية و أصلها اللاتيني مشتق من modernus de modo بمعنى حدث مؤخرا.4

أما المدلول الاصطلاحي للحداثة فينصرف إلى التركيز على أحداث ووقائع تميزت بها حقبة تاريخية معينة، في حيز جغرافي محدد، و يتعلق الأمر بالتحولات السياسية و الفكرية و العلمية و الاقتصادية و الحضارية التي عرفتها أوروبا الغربية في مرحلة زمنية لا تتفق الآراء على تحديدها بالضبط. و تشير القواميس الغربية بأن بداية استخدام هذا اللفظ في اللغة الفرنسية يرجع إلى القرن السادس عشر، و كان يشير إلى التمييز بين ما يرجع إلى الماضي المتمثل في العهد الإغريقي و الروماني ، و ما هو حديث في تلك الفترة و التي امتدت إلى أواخر القرن الثامن عشر.5 و يعتبر «مارشال بارمان: « أن الحداثة استنادا للتجربة الأوروبية تشمل الفترة الزمنية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، و يقسمها إلى ثلاث مراحل : تمتد الأولى من أوائل القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث بدأ الناس يستشعرون الحياة الحديثة و يجربونها ،و الثانية تبدأ مع تسعينات القرن الثامن عشر مع بداية قيام الثورة الفرنسية و منحى التغيير الذي حملته، و طموح الشعب الفرنسي في ذلك الوقت إلى التخلص من ميراث الحكم القديم، إلى آخر جديد ينعم في ظله بحرية اكبر و ديمقراطية أوسع، و هو ما خلق عنده شعور بأنه يعيش في عالم حديث يختلف عن سابقيه ، و المرحلة الثالثة تبدأ مع مطلع القرن العشرين، حيث تبدأ عملية التحديث تتسع لتشمل العالم كله، و هذا على اثر النجاح الكبير الذي لاقته كل من الثورتين الفرنسية و الأمريكية في المرحلة السابقةٍ».6 و يقول «هشام حفيظ « إن الحداثة بنية جديدة دخلت فيها الإنسانية منذ خمسة قرون أو أربعة و في رقعة معينة– و في ذلك إشارة إلى أوروبا الغربية– و أخذت منذ قرن و نصف في الانبساط و الامتداد إلى كل المعمورة7. أما «ارنولد توينبي» فيعتبر بأن الحداثة بدأت في

1875، و قد وصلت إلى ذروتها ما بين 1910و1950، لتبدأ بعدها مرحلة أخرى هي «ما بعد الحداثة» التي أعقبت عصر ما بعد التنوير8. لقد تأثر تحديد هذا المصطلح بتصورات مفكري مدرسة التنوير الذين يؤكدون على العقلانية العلمانية و التقديم المادي و الديمقراطية ، كما أسهم في تأسيس أصوله مفكرون تميزوا بتمردهم على الأسس التقليدية ، و جعلوا كثيرا من اليقينيات محط تساؤل ، مثل التصورات الدينية و الاجتماعية و الأخلاقية ، و لعل ابرز هؤلاء «فريدريك نيتشه»و «كارل ماركس»و «سيجموند فرويد».و لهذا فان الحداثة تنطوي على قدر كبير من الاختلاف الجدري مع الأسس التقليدية للثقافة و الفن في الغرب.

أما المفكرون العرب فإنهم يتباينون في تحديدهم لماهية الحداثة ووظيفتها ، فهذا محمد عابد الجابري يرى أن الحداثة إذ تقوم على القطع الإرادي مع المتهرئ المتآكل ، و المتجاوز من المنتجات و من مقومات و قيم الماضي. فهي تتأسس في الوقت نفسه على ما هو منها قابل للتجديد و التجدد و الاستمرارية و التفاعل الايجابي مع عناصر و مفاعيل التغير و التبدل ، مشكلة بذلك استيعابا نقديا واعيا لهذه العناصر و التراكمات ، و تجاوزا لها في نفس الوقت ، و ذلك في إطار صيرورة جدلية ديناميكية تبادلية متواصلة بين القديم و الجديد ، الماضي و الحاضر و المستقبل . ديناميكية تنتج فيها الحداثة عبر توالي و تطور لحظاتها و تواريخها الخاصة ، و تفرز فيها قيمها و ثقافتها المتميزة ، فتتأصل و تمتلك شرعية وجودها و انتمائها التاريخي ،إلا أن التأصيل للحداثة في الثقافة العربية لا يتيسر إلا بتحديث التعامل مع التراث و ليس بإعلان القطيعة التامة معه ،و يؤكد على ضرورة تجاوز «الفهم التراثي للتراث ، و هو الفهم الذي يأخذ أقوال الأقدمين كما هي ،سواء تلك التي يعبرون فيها عن أرائهم الخاصة ، أو التي يرون من خلالها أقوال من سبقوهم «و يعتبر أن الطابع العام لهذا المنهج هو الاستنساخ و الانخراط في إشكاليات المقروء و الاستسلام لها ، و بالتالي فانه لا بد من رؤية جديدة عصرية للتراث تنف «قراءة تراثية للتراث»و ذلك لاجتناب «قراءة تراثية للعصر9». و يحاجج الجابري في ربطه بين الحداثة و التراث على أن الحداثة الغربية المنشأ تبقى بالرغم من ادعاءها العالمي منتظمة في التاريخ الثقافي الأوروبي ، و بالتالي فهي:» لا تستطيع الدخول في حوار نقدي تمردي مع معطيات الثقافة العربية ، لكونها لا تنتظم في تاريخها و باعتبارها خارجة عن إطارها فهي لا تستطيع أن تحاورها حوارا يحرك فيها الحركة من الداخل ، لذا فان طريقنا إلى الحداثة يجب أن ينطلق من الانتظام النقدي في الثقافة العربية نفسها لتحريك التغيير من الداخل01. و يعرفها عبد الرحمان طه بأنها:»إبداع الذي لا يمكن أن يكون ناتجا إلا عن الاجتهاد الذاتي ، فكل مبدع حداثي و كل مقلد غير حداثي حتى و إن قلد الحداثة نفسها ،لأن التقليد هو نقيض الحداثة فالحداثة تقوم على الاجتهاد و الإبداع انطلاقا من الجذور الثقافية للعالم العربي الإسلامي ،دون أن يعني ذلك الانغلاق داخل تلك الجذور11.

ب–الحداثة و المصطلحات الشبيهة بها:يختلط المفهوم بدلالة مصطلحات أخرى كالمعاصرة و التجديد، ويعتبر

عباس محمود العقاد من أهم من اهتموا بمعنى الحداثة و المعاصرة في أوائل القرن العشرين.فالحداثة عنده لا تنصرف إلى وصف المخترعات الحديثة ،لأن الوصف هو فعل ذهني خاص بصاحبه وهو انطباع مزاجي في حين أن الحداثة عنده تنصرف إلى الرغبة في التعبير عن الرأي و اطلاع الغير عليه دون أن يكون ذلك بالضرورة مقرونا بوصف مخترع جديد ، و يعبر العقاد عن ذلك بقوله بأن:»الشاعر الذي يصف الطائرة ليس بالضرورة شاعرا عصريا ، و الذي يصف الجمل ليس بالضرورة شاعرا قديما» 21،أما إسماعيل عز الدين فانه يرفض الدعوات المغالية إلى العصرنة الهادفة إلى الانفصال عن التراث و كذلك تلك السطحية المهللة بمبتكرات العصر و اختراعاته و يدعو إلى تبني نظرة وسطية بين هذا وذاك31.في حين تفرق خالدة سعيد بين الحداثة و التجديد لشمولية الأولى و خصوصية الثاني.فالتجديد هو أحد مظاهر الحداثة، بمعنى أن التجديد هو إنتاج المختلف المتغير و الجديد نجده في عصور مختلفة، لكنه لا يشير إلى الحداثة دائما.إن الاختلاف و التباين يحدد أن ماهية الجديد لتعبيره عن واقع مختلف متجدد ، و لاستخدامه معايير تغاير الماضي و لا تنفيه آو تلغيه ، أما الحداثة فإنها تتضمن الجدة و تتجاوزها في آن واحد ، لذلك و لذلك فهي ترتبط «بالانزياح المتسارع في المعارف و أنماط الإنتاج و العلاقات السائدة».و بقدر ما يؤكد هذه العلاقة الوثيقة بين الحداثة و التطور ،فانه يشير إلى ارتباط التغير بأنماط إنتاجه و علاقاته بها ، بحيث تتبدى العلاقة الجدلية بين المعرفة و البنية التحتية في ضوء تجلياتها الماركسية المعروفة ،فالحداثة ثورة فكرية بمعنى أنها لا تنفصل عن ظهور الأفكار و النزعات التاريخية التطورية و تقدم المناهج التحليلية التجريبية ،فهي تتبلور في اتجاه تعريف جديد للإنسان عبر تحديد جديد لعلاقته بالكون. إنها إعادة نظر شاملة في منظومة المفاهيم و النظام المعرفي ،أي أنها تشكل بمعنى آخر اعادة نظر في المراجع و الأدوات و القيم و المعايير41.فالحداثة لا تولد فجأة و لكنها تتناسل بسبب تراكم معرفي يتدرج من مرحلة إلى أخرى و في كرونولوجية زمنية معينة.

و هناك من يعتبر بأن الحداثة تعني القطيعة مع الماضي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، و أن الحداثة تقتضي القطيعة مع التأسلف و التمغرب ،إلا أن هذا القطع مع الماضي ليس مطلقا بل لقد أسهم الماضي في إنتاج أنماط معرفية آنية، وفقا لأنساق اجتماعية و تغيرات تاريخية معينة،فهي تعبر عن مرحلة ينتهي تأثيرها بمجرد انتهائها ، و تختفي قيمها بزوال مسببها،كما قد أنتج الماضي قيما إنسانية و أنماطا معرفية فاعلة و متجددة ، و لا ريب أن الأنماط المعرفية في الحالة الأولى، تقيد تفكير الإنسان و تعيقه، في صنع حاضره و مستقبله بفاعلية.فالحداثة تتضمن دحضا للماضي السلبي و هي تمرد على النظام السائد.و الحداثة لا تنشأ نتيجة مصالحة، و إنما على أنقاض الماضي المهدوم ، إذ هي لا تعدو كونها خرق ثقافي جدري و شامل لما هو سائد.في حين أن المعاصرة قد تدل على التزامن، و هو تحديد شكلي لاقتران الحداثة بالزمن 51.

2– الأسس الفلسفية و السياسية للحداثة:

أ– تعريف الحداثة السياسية: يرد تعريف الحداثة السياسية على أساس التمييز بين الدولة القديمة والدولة الحديثة مع التأكيد على أن كلمتي قديم وحديث ليست لهما دلالة كرونولوجية بل تشيران إلى البنية الأساسية للدولة، بنية تتعالى على الزمن التاريخي. أي أن تعريف الحداثة السياسية يمر بالضرورة عبر تعريف الدولة الحديثة وهو ما يمكن القيام به إلا بعد تعريف نقيضها، أي الدولة العتيقة التي يقصد بها باربيي» مجموعة بشرية منظمة أو جماعة سياسية تتوفر على الحاجيات الأساسية للعيش وتتمتع بالاكتفاء الذاتي وذلك بغض النظر عن حجم إقليمها وسكانها. وتستلزم الدولة العتيقة من جهة أخرى وجود سلطة تقود وتحكم هذه الجماعة التي يبقى أفرادها مجرد أجزاء من الكل أي الجماعة إذ ليس لهم استقلال ذاتي. ويترتب على ذلك أولوية الجماعة على الأفراد الذين لا وجود لهم خارج إطار الجماعة حيث تنتفي قدرتهم على المبادرة و الفعل، وعلى النقيض من ذلك تتأسس الدولة الحديثة على كيان منقسم إلى عنصرين متمايزين: الدولة بالمعنى الدقيق و التي تحيل على الفضاء السياسي من جهـــــة والمجتمع بالمعنى الضيق، و الذي يشكل ما يسمى بالمجتمع المدني من جهة أخرى. ويؤدي هذا الانفصال بين الدولة والمجتمع إلى ظهور مجالين متمايزين: مجال عام أي مجال الدولة ومجال خاص أي مجال المجتمع، وبالموازاة مع ذلك يصبح للإنسان بدوره كيانين متكاملين، فهو مواطن من حيث كونه عضو في الدولة وهو ما يسمح له بالمشاركة في الحياة السياسية ومن جهة أخرى فهو فرد و يتمتع بموجب هذه الصفة بالحرية الفردية التي تتيح له أن يعيش حياته الشخصية التي يمارس فيها أنشطته الخاصة. وبالتالي فإن الفصل بين الدولة و المجتمع يتيح للإنسان الانفلات من قبضة الجماعة و التمتع بحقه في الوجود كفرد مستقل. يتبين إذن أن مفهوم الحداثة السياسية يتأسس على الفصل بين الدولة والمجتمع وهو فصل تكون له انعكاسات على مستويين : مستوى علاقة الإنسان بالدولة وهو ما يتجلى في ظهور المواطن ومستوى علاقة الإنسان بالمجتمع وهو ما يتجلى في ظهور الفرد. و بذلك يتضح أن تعريف الحداثة السياسية باعتبارها انفصالا بين الدولة والمجتمع مجرد عنوان لمنظومة فكرية متكاملة تتقاطع فيها مجموعة من الثنائيات: الدولة والمجتمع، المجال العام والمجال الخاص، المواطن والفرد، الحياة العامة والحياة الخاصة.»61

و لقد تطرق «بنجمان كونسطان» لمفهوم الحداثة السياسية من خلال تميزه بين حرية القدماء المشروطة بالمجتمع ،إذ لا وجود للفرد إلا باعتباره جزء من المجتمع، و حرية المحدثين التي هي حرية فردية بالأساس .أما «الكسيس ذي توكفيل «فقد دعي إلى تجاوز الدولة الحديثة بفضل الديمقراطية و الاقتراع العام في أفق بناء

جماعة إنسانية حقيقية71. كما يمكن أن نستشف مفهوما للحداثة السياسية في ما أورده السابقين ومن ذاك ما تضمنته كتابات «سبينوزا» الذي دافع عن حرية التعبير و التفكير لدى الفرد كضمانة لاستقلاليته عن المجتمع و الدولة ،إضافة لأطروحات «جون لوك» الذي أسس علاقة المجتمع و السلطة على مفهوم العقد الاجتماعي الذي يتأسس على إرادة الأفراد .وكتابات «مونتسكيو» الذي أسس لمفهوم الحرية السياسية، و الذي اشترط لقيامه وجود فاصل بين المواطن و الإنسان من جهة، و بين الدولة و السلطة من جهة أخرى.و هو ما مهد لظهور و إقرار مجال خاص بالفرد، ينفلت من مراقبة السلطة ، و يتمتع بنوع من الاستقلالية ،فاتحا بذلك الباب أمام الفصل بين الدولة و المجتمع.81

ب–الحداثة السياسية في الممارسات الغربية:بدأت الحداثة السياسية تظهر بهدوء خلال القرن 17 للميلاد عبر مجموعة من المحطات وخاصة في انجلترا التي عرفت مجموعة من الوثائق التي تصب في اتجاه الاعتراف بحقوق الأفراد ’ويتعلق الأمر بالعهد الأعظم سنة1215 بداية ثم عريضة الحقوق لسنة1628 و ختاما إعلان الحقوق لسنة1689 و التي تعتبر كمؤشرات على بداية ظهور الفرد كذات مستقلة في وجودها عن الدولة وهو ما يمهد للفصل بين الدولة و المجتمع و بالتالي فتح الباب أمام الحداثة السياسية.أما الولايات المتحدة الأمريكية فان الحداثة السياسية بها نتجت عن مخاض طويل بدأ بانتزاع المستعمرات البريطانية و الاعتراف بحق أساسي هو حرية التفكير والمعتقد، وتأكيد دساتير عدة ولايات مجموعة من الحقوق و الحريات الأساسية، إضافة إلى إعلان استقلال الولايات المتحدة المتضمن لمجموعة من الحقوق التي تحمل في رحمها الحداثة السياسية وهي حقوق أساسية سبق وأن دعا إليها كل من جون لوك ومونتسكيو. حيث عدت في هذا الشأن بأن وظيفة الحكومة تتمثل في ضمان هذه الحقوق تحت طائلة إسقاطها من طرف الشعب الذي يتمتع بحقوق مستقلة ومتعالية على الدولة والسلطة وهذا ما سيؤدي إلى الفصل بين المجتمع السياسي و المجال الخاص بالفرد 91.

إن أهم ما يميز الجمهورية في أمريكا عن دولة المدينة (الدولة القديمة) اعتمادها على التمثيل النيابي، لأن الديمقراطية لا تتماها بالضرورة مع الجمهورية، غير أن التمثيل لا يكفي وحده لتأسيس الحداثة السياسية التي يجب أن تتدعم بفصل بين المجالين العام والخاص، وهو ما يستوجب الاعتراف بمجموعة من الحقوق الفردية ،التي نصت عليها دساتير أغلب الولايات وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.و تجلت الحداثة كذلك في الانفصال بين الدولة والدين.

إن الفرق بين التجربتين الفرنسية والأمريكية يكمن في أن الأمريكان حققوا الديمقراطية دون أن يعانوا من الثورات الديمقراطية وأنهم ولدوا متساوين عوض أن يصبحوا كذلك،فالحداثة السياسية في فرنسا تأسست على أنقاض التنظيمات الاجتماعية القديمة– النبلاء، الكنيسة– مما سمح بظهور المواطنين وظهور الفرد الذي يشارك مباشرة في الحياة السياسية، وهو ما توج بظهور كيانين مختلفين

الدولة، أي المجتمع السياسي المشكل من المواطنين،والمجتمع المدني، المشكل من الأفراد تجسد في إعلان الثورة عام1789[02].

ج – مهددات الحداثة السياسية: إن التباين حينا و التداخل أحيانا أخرى في مدلول الحداثة السياسية و تمرسها، و نقاط التقاطع و الانفصال التي يلتقي فيها مجال الدولة مع الأفراد و يفترق عنه، تعد في ذات الوقت مهددات للحداثة السياسية بالنظر إلى مدلولاتها و توظيفاتها خاصة ما تعلق بظواهر و إشكالات نذكر منها:
* الظاهرة القومية:هل تختلف القومية عن الدولة الحديثة أو تتطابق معها؟ هل الأمة شرط للدولة الحديثة أم عائق أمام ظهورها؟ هل انبثقت الأمة عن الدولة الحديثة أم أن هذه الأخيرة تقوض مفهوم الأمة ؟ و هو ما يعني استحالة الحديث عن حداثة سياسية في ظل المفهوم الاثنوثقافي للقومية كما نجده لدى كل من هيردر و فخت، أي أن الحداثة السياسية تفترض بدلا عن المفهوم الاثنوثقافي للقومية، و الذي يعتبر القاسم المشترك في فكر هؤلاء، مفهوما سياسيا للأمة.12
2– مشكلة الحكم الشمولي:فتحليل بعض نماذج الحكم الشمولي تؤكد أن هذا الأخير، ينطوي على رفض واضح للحداثة السياسية، على اعتبار أن الشمولية لا تقبل بوجود مجتمع مدني و لا بوجود مجال خاص للأفراد، كما أنها نقيض الدولة الحديثة ولا تمثل سوى شكلا جديدا من أشكال الدولة القديمة، إذ لا تتميز عن هذه الأخيرة إلا بحجم الإمكانيات و الوسائل المتاحة لها ،لمراقبة المجتمع و الأفراد. مما يجعل التوتاليتارية في نهاية الأمر مجرد دولة قديمة تستعمل أدوات ووسائل حديثة.22
3–الحداثة السياسية تتجاوز نفسها

حركية الدولة و المجتمع وتطورهما المستمر تدفعهما إلى الاستجابة للحاجيات المستجدة، وذلك بتعديل الحدود الفاصلة بينهما وإعادة تحديد علاقاتهما. هذه التحولات انطلقت في أمريكا الشمالية وفي أوربا الغربية.فضرورة تحقق الحداثة السياسية شرطا أساسيا لتجاوزها مما لا يعني الانتكاس إلى الوراء، أو رفض الحداثة السياسية، بل الحفاظ على مكتسباتها وتجاوز الانفصال بين المجتمع و الدولة ونسج روابط جديدة مع الحفاظ على تمايزهما الجذري. فالمجالان العام و الخاص يبقيان متمايزان لكنهما يدخلان في عملية تواصل وحوار متبادل، وهو ما يفرز حركة ذات اتجاهين:
1– الدولة لا تبقى منقطعة عن المجتمع وغير مكترثة بحاجياته، فهي تهتم بمشاكله وتدعم مبادراته وجهوده عن طريق تزويده بخيرات وخدمات تكون رهن إشارة الجميع كما أنها تخفف من حدة اللامساواة و الفوارق الاجتماعية بفضل مجموعة من ميكانيزمات إعادة التوازن وإعادة التوزيع و تخصيص حدا أدنى من الموارد للفئات غير المحظوظة وتمارس التمييز الإيجابي. وبذلك تعيد الدولة ربط علاقات متينة وحيوية مع المجتمع عبر وسائل متعددة : الممتلكات الجماعية، المرافق العمومية، الحماية الاجتماعية، إجراءات التضامن والمساعدة. فهي تتدخل في عدة مجالات ليس عن طريق تشريع القواعد الضرورية فقط بل أيضا عن طريق

تقديم دعم ملموس عملي في الاقتصاد، التعليم، الصحة، التجهيز، النقل، البيئة، الثقافة، الترفيه، الرياضة، التي هي موضوع السياسات العمومية، كأدوات تسمح للدولة بالتدخل في حياة المجتمع.32

2- من جهة أخرى فالمجتمع لا يبقى منقطعا عن الدولة سواء تعلق الأمر بتنظيمها أو بآليات اشتغالها، فهي تؤثر فيه، توجهه وتراقبه بوسائل متعددة :

- تحدد شكل الدولة ونظامها السياسي بفضل الدستور الذي يتبناه الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تختار بشكل دوري ومنتظم ممثليها وحكامها بشكل حر عن طريق الانتخابات التعددية.
- تبث أحيانا عن طريق الاستفتاء في بعض القضايا الهامة المتعلقة ببقاء الدولة و سياستها.
- تمارس رقابة دائمة على الدولة والحكام بوسائل متنوعة أهمها وجود رأي عام متنور بفضل خبراء ومتخصصين مستقلين، ووسائل إعلام تعددية، يقظة ونقدية، وتحقيقات ممنهجة تنشر نتائجها ، واستطلاعات رأي دورية حول المسئولين السياسيين وقراراتهم،إضافة إلى تنظيم مظاهرات مدوية تعبر عن المطالب المختلفة24.

لن عجز الدولة عن خلق هذا التواصل و متابعته أو عدم وجود تغذية استرجاعية لهذه المطالب قد يؤدي بمصدريها إلى تبني سلوك عنيف إما لتحقيقها أو على الأقل للتلميح بها، فهل للحداثة السياسية اثر في تنامي العنف و التعنيف؟

ثانيا:ماهيـة العـنـف:

إن المجتمعات والأفراد تثأر لنفسها من الدولة على ساحة العنف. فاللاعب الدولي أصبح لا يملك احتكار الاستخدام الدولي للقوة، الذي كان إحدى سماته الأساسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولاشك أن الحدود لم تكن قط قاطعة بين العنف الخاص والعنف العام: فالحرب العالمية الأولى التي شهدت أوج قوة الدول كان الباعث المحرك لها هو عمل إرهابي قيد الحركة الدولية للحكومات بشدة.

1-تغير في طبيعة القوة و في أنماط العنف:

إن عناصر تحول حاسم فرضت نفسها -على ما يبدو- خلال العقود الأخيرة ،ويضفي تعاظم قوة التدفقات عبر القومية معنى جديدا على العنف الدولي.فهو يندرج شيئا فشيئا في رتابة العمل الفردي، وتثبت يوما بعد يوم جدوى اللجوء إلى القوة حتى تفرض تلك التدفقات استقلاليتها، وهو تعبير حتمي عن أهميتها السياسية الجديدة.وربما كانت التعبئة الدينية في الهند أو نيجريا، وفي الشرق الأدنى أكثر عنفا لكونها تصيب الدول مباشرة،إلى حد أنها تشكك في بقائها،وعلى الأخص بسبب تأثيرها المباشر على المسرح الدولي، حيث

تشكل رهاناته، وتخلق تكافلات وانتماءات جديدة تفتت وتجزئ قلب مساحات الدولة ذاتها.52

وينطبق الشيء نفسه على التدفقات الاقتصادية. فالتعقيد الذي يتسم به الحيز الخاص والدوائر التجارية يضفي على « اقتصاد العصابات»أهمية ومرد ودية يسهمان في زيادة حدته. ولقد استتبع تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية تراكم وسائل العنف التي لا تمنع الدول التي تنتشر منها عن العمل وحسب، ولكنها تشجع أيضا على تدويل صراع، يضع موضع الخصومة إما العصابات في مواجهة الدول، أو العصابات فيما بينها. وتملك تلك العصابات في الواقع ميلشيات،وأسلحة متطورة،بل وكذلك مساندة دول أخرى على النطاق العالمي، إما مباشرة (على ما أشارت إليه الاتهامات الموجهة إلى الجنرال نورييجا) 62، أو على نحو غير مباشر كما تتضح من الدور الذي تلعبه المخدرات في تمويل الكونترا بنيكاراغوا من خلال المخابرات الأمريكية. والواقع أن توزيع الموارد والرهانات وتخصيصها، يجريان على نحو يتيح للعنف اكتساب صفة الاستقلالية والحركية. وتتردد الدول في مواجهة ذلك العنف، بين انتهاج سياسة القمع أو سياسية التحايل، أو المزج على الأقل. ولسوف يكون من قبيل التبسيط المخل الاعتقاد بأن» اقتصاد العصابات» يندرج وحده في هذا المنطق: فتأثير المصالح ملح إلى الحد الذي ترتسم معه جانبيا، وراء المشاريع المتعددة الجنسية الأكثر قوة،قدرة ذاتية على أعمال العنف توضحها بصفة خاصة، دون أن تقتصر عليها، التصرفات التي بدرت مؤخرا مما يسمى United Fruit في أمريكا الوسطى، أو Les Septs Sœurs في الشرق الأوسط.72

ويمكن أخيرا، أن ترتبط التدفقات الديموغرافية بأشكال جديدة للعنف، وقد يكون ذلك، أولا بسبب كثافة تلك التدفقات فيما يتعلق باللاجئين، كما في حالة السودان ورواندا والقرن الإفريقي وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. كما قد يتحقق ذلك، على نحو غير مباشر،من خلال إثارة الصراعات الطائفية التي تتغذى، بصورة جامعة ،على خطب وممارسات الإبعاد ، وتفاقم كره الأجانب،والحوارات الوهمية عن» مخاوف»»الغزو» أو « الحرب المقدسة» وكذلك التصرفات الفوضوية الناجمة عن التشكيك صراحة في الفئات التقليدية للأمة أو للمواطنة. ويبدو تصعيد التوتر في الولايات المتحدة مع الناطقين بالاسبانية،وفي أوربا الغربية مع المهاجرين المغاربة أو الأتراك أو الآسيويين في صورة عنف يخرج عن سيطرة الدول. وإن كان يولد في الوقت ذاته تكافلات عبر قومية، وتترتب عليه تأثيرات ارتباطيه Linkage في غالبية البلدان المصدرة للأيدي العاملة،فيشتت بذلك، حتى على مستوى الفرد العناصر المكونة للمواجهات الدولية.ويتصل هذا الانتشار في الوقت ذاته،بالأزمة التي تؤثر على الدولة القومية وبالصعوبات المتزايدة التي تحد من قدرتها على السيطرة على المجتمع، وتصبح هذه القدرة أكثر تعقيدا. وبالتالي أكثر هشاشة وقابلية للنفاذ إليها .وهذا التطور إذا ما أضيف إليه التقدم الذي تشهده تقنيات العنف،يجعل المجتمع فريسة سهلة لأعمال الجماعات الخارجة عن الدولة.

وعلى ذلك فإن انتشار العنف هو ثمن الحداثة،82 وينجم عن هذه الحداثة خصوصا تأثيرا إبعادي أكثر خطورة: فهي تدفع الدول الأكثر ثراء والأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية إلى الاحتماء من الحروب التقليدية، بأسلحة لا تترك لخصومها أية فرصة، من خلال وضع مجتمعهم في موضع معرض للهجوم بصورة مطردة. وهي بذلك تقضي على احتمالات المواجهة المباشرة في العلاقات بين الدول، وتزيد أيضا من مخاطر انتشار المصادمات التي تندرج في قلب المساحات المجتمعية. فتفجير إحدى الطائرات المدنية أثناء تحليقها،أو وضع قنبلة في أحد المتاجر الكبرى، أو احتجاز بعض الأفراد كرهائن،كلها تعتبر وسائل لتفادي مخاطر اندلاع مواجهات بين الدول، ولزيادة فرص شل فاعلية الدول الأكثر قوة على نحو غير مباشر دون اللجوء إلى محاربتها. ومع تلاشى الاحتمالات المنطقية للجوء إلى المواجهة بين دولة وأخرى، يبدو الانتشار الفوضوي لأشكال العنف الجديدة الواقعة في الحيز الخاص صوابا أو خطأ مكسبا بارزا.92

ومن نفس المنطلق ،في سياق لم يعد فيه منظور الحرب التقليدية يبدو وسيلة معقولة لتدويل القضايا الخاصة، يبدو العمل الإرهابي الداخلي بمثابة سلاح الملاذ الأخير لأقليات تعتبر نفسها مضطهدة من دولة قومية تشعر أنها غريبة عنها، وفي الوقت ذاته،فإن اندراجها في شبكة دولية تربط الجماعات الإرهابية بشكل تضامني يمنحها موردا إضافيا له وزنه، ويسهم في التعجيل بتدويل العنف الناجم عن تلك الجماعات. فالتعاضد القائم على سبيل المثال، بين الايرلنديين الأعضاء في مجموعة IRA أو الكورسيكيين الأعضاء في جبهة Flne، أو أبناء إقليم الباسك الأعضاء في مجموعة ETA...الخ،تثير تدفقا حقيقيا للعنف الدولي، يخرج تماما عن سيطرة الدول،وعن جميع مبادئ الإقليمية على وجه الخصوص.03 وتدعم الحركية المفرطة للأشخاص، وهي إحدى خصائص العالم الحديث، هذا التدويل للعنف وفعاليته أيضا. وليست هذه الحركية مجرد حالة للقدرة على تجنيد عملاء في أنحاء العالم، بغض النظر عن جنسيتهم، ولكنها ترتبط أيضا على نحو مباشر بالفرصة المتاحة أمام الجماعات الإرهابية للعمل على أرض الخصم، متحررة من أية قيود حدودية. وتقلب هذه الفرصة،مع ضخامة حجمها، المعطيات الأولية للصراع الدولي التقليدي، وتشتت إلى مالا نهاية مظاهر العنف الدولي، حيث تضعه عمدا خارج نطاق سيطرة الدول. وتزداد شيئا فشيئا صعوبة التحكم في ديناميكية نزع الصفة الإقليمية عن العنف، في الواقع إما لأسباب تقنية،ترتبط بالتقدم الذي تشهده وسائل الاتصال، أو لأسباب اجتماعية تتصل بتواتر انتقال الأشخاص، سواء فيما يتعلق بتدفقات الهجرة أو عمليات الارتحال المنتظم التي تتخذ شكل السفر أو الإقامة أو الدراسة.

وأخيرا، فإن الإرهاب يتغذى فيما يبدو على تحول مهم يؤثر على استراتيجيات تعبئة الجماعات السياسية التي تسعى إلى العمل على المسرح الدولي. فهذا المسرح يتسم في الواقع بتناقض رئيسي: فهو يعلن

أنه تشاركي، يقر للأفراد وللجماعات ،بحق التعبير عن ذاتهم وبالوسائل التي تتيح لهم ذلك، وبحق إعلان هويتهم،بل والمطالبة بسيادتهم،هذا من ناحية، وهو ينزع من ناحية أخرى،إلى المؤسسة كمنتدى للدول، يحثها على تأكيد عدم المساس بحدودها، وحقها في التمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، والدفاع عن سلامة أراضيها الوطنية واستقلالها الوطني. وعلى ذلك فإنه بقدر انتشار المنظمات التي تعلي من قيمة حقوقها الوطنية،باسم خطاب عالمي ومشروع.بقدر ما تعلن وتتأصل إرادة الدول التي نشأت على عدم التفاوض بشأن أية مطالب انفصالية:وهكذا فإن الحركات الفلسطينية، أو السيخ أو التامول، أو الأكراد ، أو الباسك أو الشيشان،سرعان ما تجد أنها قد وقعت في مأزق سياسي يولد اليأس ومشاعر الإحباط، ويهدد بجعل الطريق إلى العنف مشروعا مجديا. وحينئذ يصبح هذا المشروع نمطا من أنماط العمل والتعبير، قادرا على إحياء تعبئة، وقعت ضحية التصلب وتواجه مبدأين مطلقين يستند إليهما المسرح الدولي على نحو متعارض وهما: سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.13 كما إن منطق عمل الأقلية يؤدي في كثير من الأحيان، إذا ما تعذر بلوغ الغايات المنشودة،إلى تعظيم قيمة الوسائل وإلى جعل اللجوء إلى العنف مبدأ مطلق للعمل: وهكذا يتحرر العنف الأعمى من أي منطق سياسي ولا يخضع لقواعد اللعبة التي تحرك المسرح الدولي. فالاعتداءات التي ارتكبت في محطات المترو بطوكيو في 1995 تتحلل فيما يبدو من أي منطق وتغذي دائرة عنف دولي رهيب لا يمكن ،خلافا للحرب التقليدية، التفاوض بشأن القضاء عليه ولا يخضع إلى حد كبير للعلاقات الدولية.

2-الدولـة و فوضوية العنف:

يسهم انتشار العنف في إضعاف الدولة والمنظمات الدولية التي تعجز عن السيطرة عليه، كما يسهم في تدعيم الدور الذي يضطلع به صغار اللاعبين على المسرح الدولي. فهذه الممارسات تضفى على الفرد أهمية دولية جديدة، إما لكونه العامل المحرك للعمل الإرهابي، أو لوقوعه ضحية لذلك العمل، أو لمشاطرته رأيا عاما يؤدي من خلال تلك التفاعلات،دورا جوهريا للغاية، ولهذه الأسباب جميعا، تولد الحداثة أشكال العنف الجديدة هذه، و هي بمثابة مصدر جديد للفوضى.وتصيب تلك الزعزعة أول ما تصيب الدول التي لا تملك احتكار استخدام العنف على المسرح الدولي.23والأخطر من ذلك هو ظهور بعض عمليات التعبئة المعارضة التي تخرج عن نطاق سيطرتها من خلال المطالبة بانتماءات، تزعم السمو على التزام المواطنة.وهكذا تضع الحركات الانفصالية فرضية أولية مؤداها أن التضامن الذي ننشده من التابعين لها يسمو بحكم تعريفه، على الطاعة المدنية التي تربط هؤلاء بالدولة المتنازع معها: فتفضيل أبناء الباسك طاعة الدولة الاسبانية بدلا من الولاء لحركة ETA ينظر إليه على أنه سلوك خائن،كما هو الحال بالنسبة لأبناء "السيخ" الذين يختارون طاعة الدولة الهندية وإعطاءها الأولوية، كما أن حركة الجهاد تخلق تكافلات تسمو في جوهرها على التزام المواطنة الذي تربط كل مواطن مسلم بدولته،

وهذا الانعكاس في هرم الانتماءات لا يقتصر على إضعاف كامل الدولة: بل انه يحدث انقلابا عنيفا في سلوكه الدبلوماسي وفي قدرته على العمل على المسرح الدولي.

وهكذا تفقد الدولة قوتها ومصداقيتها. فالدولة لم تعد تحتكر العنف، وبالتالي لم تعد تتمتع بذات المصداقية فيما يتعلق بالأمن. ولعجزها عن وقف انتشار أعمال العنف على هذا النحو، وعدم كفاءتها في التصدي للإرهاب الدولي باستخدام أسلحتها الخاصة، يزداد الشك في ضعفها وعدم قدرتها على التكيف من جانب الرأي العام واللاعبين الخاصين على حد سواء الذين يكونون–شأنهم شأن المشاريع الكبرى– هم الأكثر عرضة للعنف. وهكذا يتحلل ميثاق هوبز Hobbes وتكون الطاعة المدنية هي الضحية الأولى.33 وتتفاقم حالة البلبلة التي تصيب الدولة من جراء إعادة تشكيل طابع الصراع الدولي ذاته. فهذا الصراع ينشب بين لاعبين مختلفين، بعضهم له صفة الدولة، وبعضهم لا يملكها، فيعفى بذلك من القيود المصاحبة لتلك الهوية، مطالبا بقدرة دبلوماسية عسكرية حقيقية. وهكذا تزداد الحرب تعقيدا، ويصبح من المتعذر في مواجهة انتشار العنف على هذا النحو،التشكيك تلقائيا وبصورة منتظمة في مسؤولية الدول،أو إطلاق حركة الآليات المؤسسية والقانونية التنظيمية والتوفيقية لهذه الأسباب نفسها.43

والمؤكد أن هذه الحالات المتعددة للالتفاف حول الدولة، وحول المنظمات الدولية الحكومية أيضا،تتيح الفرصة لبعض الجماعات حتى تأخذ بزمام المبادرة،كالمنظمات الغير حكومية.فهذه المنظمات يمكنها في الواقع أن تتدخل بسهولة أكبر في حالات نشوب صراعات بين جماعات دون مستوى الدولة. فالمنظمات الإنسانية ،أو هيئة الصليب الأحمر، أو أطباء العالم أو أطباء بلا حدود،بل وكذلك منظمة العفو الدولية تكمل في أكثر الأحيان المنظمات الدولية في التصدي لهذا الشكل من أشكال العنف. بيد أن الفرد على الأخص هو الذي يستفيد من هذا التحول من خلال إعادة تقييم وضعه بصورة جوهرية إلى حد كبير.

ونجد هذا الدور نفسه الذي يضطلع به الفرد والرأي العام، في كافة الأشكال الأخرى لانتشار العنف الدولي. فالمواجهات التي تجري بين الجماعات في الضواحي تخلف تدفقات للرأي يجب أن تحسب الدولة حسابها،وتسهم وسائل الإعلام في توجيهها بصورة بالغة الأهمية.بل أن الصورة ذاتها والتعليقات المصاحبة لها تسهم في انتشار العنف وتخلق لدى الفرد المتلقي رؤية للنظام الدولي يشترك في الترويج لها بعد ذلك. ويأتي العرض المنتقى لمواكب المتظاهرين الإسلاميين، وهم يحطمون الرموز الغربية علانية،والتوضيحات الموجزة التي ميزت، إبان حرب الخليج، بين العالم العربي والعالم المتحضر» بين الحداثي و الرجعي مع التمييز في التحقيقات الصحفية،بين عمليات تدمير معينة وأخرى،ليكمل على نحو حاسم عملية التكيف الاجتماعي للفرد مع عنف دولي محاذ للدولة. وهكذا فإن الفرد لا يجد سبيلا إلى الإفلات من إقحامه بشكل واضح في حيز الصراع الدولي، الذي يقوده في

أكثر الأحيان إلى أن يحدد لنفسه موقعا مستقلا عن الخيارات الدبلوماسية للدولة التي ينتمي إليها كمواطن.53

و تتضح هذه الظاهرة نفسها في نطاق الحركات الاجتماعية الوطنية التي كثيرا ما تكتسب بعدا دوليا. فعادة ما ترتبط تعبيراتها المثيرة للهيجان الشعبي بالتشهير الفعال بالخارج،وعلى الأخص بالقوى الغربية المهيمنة، فلقد ثم مثلا توجيه معظم الشعارات التي استخدمت في تعبئة جماهير الثورة الإيرانية ضد الشيطان» الأعظم» والشياطين الصغار، معبرة عن الرفض الجماعي للنماذج المستوردة من الشرق والغرب و هذا أثرا آخر من آثار الحداثة. وهذه الحمى الكارهة للأجانب ليست مجرد الوجه الآخر للمد القومي أو الثقافي الزاحف في أنحاء العالم:ولكنها أيضا الصدمة الحتمية لعملية تدويل منظمة لجميع مشاكل المجتمع لا مفر منها و بعدا آخر من أبعاد التنافر التي تفرضها الحداثة،حتى لأقل الأفراد تأثرا بالسياسة.ويضاف إلى عولمة الثقافة والحياة الاجتماعية،التي يسهل اكتشافها من خلال الآثار الناجمة عن التوسع العمراني وانتشار الأنماط الغربية للاستهلاك بمعدلات متباينة تبعا للفئات الاجتماعية، عولمة الاقتصاد و التقانة، التي يمكن ملاحظتها بسهولة من خلال تأثير صندوق النقد الدولي ،ومشكلة الديون ونقص المواد الأولية. 63

وهكذا يتضح أن هذا التدويل للعنف الاجتماعي ليس رمزيا وبيانيا وحسب. وهو تدويل حصري أثر على اللعبة الدولية بالفعل، من خلال إثارة تدفقات للرأي، وتشنجات قومية وسلوكية ابعادية تعوق التواصل الدولي. بيد أن هذا الأثر يؤثر بدوره،وبشدة في أكثر الأحيان،على المسلك الدبلوماسي للدول، وهذا بإقرار عمليا نفس النوعية من العنف الذي يخرج عن دائرة احتكار الدولة. ويؤثر على شروط وضع السياسة ويحد من مداها الفعلي.

وربما كان التأثير الأعمق هو أن تواتر المظاهرات وانتشارها يرسمان خريطة عالمية جديدة،ويحققان توازنا جغرافيا سياسيا جديدا. فبعض هذه المظاهرات ذات طابع يمكن أن يؤدي إلى تعديل الجغرافيا السياسية الرسمية، أو إلى حث الدول على ذلك. فتعبئة «التاميل في سريلانكا» تخلق تكافلات عبر الحدود تشمل الدولة الهندية وتؤثر تأثيرا مباشرا على إنتاج العنف في قلب المجتمع الهندي، على نحو ما توضحه محاولة الاغتيال التي راح ضحيتها «راجيف غاندي». كما كان للحركة الانفصالية التي قامت بها الأقلية التركية داخل الدولة القبرصية، أثرها الكبير في إجبار «أنقرة» على التدخل عسكريا في الجزيرة، مخاطرة بذلك بمخالفة العديد من المصالح التي تشكل عماد دبلوماسيتها. وبالإضافة إلى هذه الآثار الارتباطية فإن توزيع مراكز المعارضة العنيفة يسهم في بناء العديد من ثوابت اللعبة الدولية. ويؤثر التوزيع غير المتكافئ للمخاطر السياسية والاجتماعية بصورة وثيقة، على عمليات اتخاذ القرار فيما يخص الاستثمار.73 ويحدد تعريف «مناطق عدم الاستقرار السياسي» لاسيما في إفريقيا وفي آسيا بدقة كبيرة اتجاه الدبلوماسيات والاستراتجيات التي تنتهجها الدول.

يضاف إلى ذلك أن تطور عمليات التعبئة المعارضة يؤثر تأثيرا مباشرا على اللعبة الدبلوماسية.فالمعارضة الإسلامية التي أدمجت طويلا في «حزام أخضر»قادر على درء النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط،فرضت صورة أخرى لاسيما مع نشوب الثورة الإيرانية. تشير حرب الخليج ،فيما يبدو، إلى أن الدبلوماسية الأمريكية أصبحت تدرك مخاطر التعبئة حول راية الإسلام باعتبارها تهديدا لمصالحها بوجه خاص: فقد أدى ظهر، حركة شيعية موالية لإيران في جنوب العراق، بعد هزيمة صدام حسين،إلى قبول واشنطن ببقاء الرئيس العراقي،أو عدم التدخل على الأقل لعرقلة أعماله القميعة، ويبدوا أن إدراج عملية عنف داخلي،في هذه الحالة المجازية، يغير أوجه استخدام العنف من جانب الدولة على الأقل ويعمل على احتواء، إن لم يكن تجميد ،المبادرات المتخذة على مستوى القمة والحد من أهمية السياسات الخارجية.[83]

ولا تملك المعارضة الإسلامية بالتأكيد احتكار أشكال العنف الاجتماعي هذه التي تكبح جماح دبلوماسية الدول:فتفاقم أعمال العنف الطائفي في الهند ،يؤدي إلى نفس النتيجة لأنه يؤثر،أولا،وبصورة متزايدة على دبلوماسية الدول الإسلامية المجاورة له، خاصة باكستان.بيد أن هذا التأثير ليس إقليميا فحسب،ذلك أن انتشار العنف الطائفي في بلد يضاهي عدد سكانه المليار نسمة،وكان دائما ضحية للتشتت على مدى تاريخه،يشكل رهانا دوليا رئيسيا. كما أن تعاقب العنف الاجتماعي على القارة السوداء لا يقتصر على إعادة النظر في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة والحث على التجديد السياسي،بل أنه يستتبع أيضا تدخلات عسكرية أجنبية تزداد تواتر، تحت مظلة الأمم المتحدة أو بدونها، كما يتضح من تدخلات: الولايات المتحدة الأمريكية في ليبريا، الصومال، وتدخل فرنسا وبلجيكا في الزائير والتدخل الفرنسي في الغابون وفي جزر القمر و روندا، وهي تدخلات خطيرة، سواء من حيث إضفاء الشرعية عليها، رغم وضع قانون للتدخل مريب ومتناقض المعنى، أو من حيث تنفيذها ،نظر لطبيعة «العدو»الذي يجري الاصطدام به.

وتجتمع هذه الأمثلة جميعها لتوضح في الوقت ذاته تأثيرات الفوضى الناجمة عن انتشار أشكال العنف الجديدة هذه، وتعاظم قوة الفرد والمساحات الخاصة في بناء علاقات الصراع الدولية.

الخاتمة:

لقد تولد عن انتهاء مرحلة الحرب الباردة و انهيار الإيديولوجيات الكبرى تقويضا للعزلة الكونية للدول بتطبيق آليات العولمة و صورها، نجم عنه تآكل الاستقلال الذاتي لمجال الدولة واحتكارها ألحصري لوسائل العنف الشرعي المنظم.و لقد بدأ هذا التآكل في أعلى قمة الدولة و في أسفل المجتمع.و أصبح العنف الموظف يتمحور حول الهوية قياسا بالغايات الجيوسياسية و الإيديولوجية للعنف الكلاسيكي أو ما قبل الحداثي، حيث تم استبدال

الخلافات الإيديولوجية التي ميزت الحقبة السابقة بانشقاق سياسي ما بين الروح العالمية غير قومية المرتكزة على قيم التعددية الثقافية الكلية الشاملة من جهة و سياسة الهويات المحلية و الجزئية من جهة أخرى، و أصبحنا اليوم بصدد إعادة تركيب العنف و تنظيمه وفق مفهوم سياسات الهوية و الذي يعني المطالبة بالسلطة/الثروة اعتمادا على هويات محددة سواء كانت الهويات الوطنية أو الهويات القبلية أو الهويات الدينية و اللغوية.

و ينطوي عنف ما بعد الحداثة على صراع للهويات و ينزع إلى نوع من التماثلات المثالية ذات الحنين المرضي للماضي و انبعاث للأحقاد القديمة التي لجمها الاستعمار أو الدولة المركزية، و تعتمد سرديات الهوية على الذاكرة و التراث أو يتم إعادة ابتكارها في إطار فشل المصادر الأخرى في إضفاء الشرعية السياسية و الإيديولوجية على هذه الهويات، حيث أن الهويات قديما كانت ترتبط إما بمصالح دولة أو بمشروع مستقبلي ما،تصورات لبناء مجتمع، و ارتبطت بالحركات القومية ما بعد الاستعمار بوصفها مشاريع تحرر لبناء الأمة الدولة/وهو ما أدى إلى انبعاث عنف حداثي و ما بعد حداثي.

الهوامش:

1مالكوم براد بري،الحداثة، ترجمة مؤيد فوزي حسين(سوريا ،حلب،مركز الإنماء الحضاري،1995)،ص ص 1-22 .

2 رضوان زيادة، صدى الحداثة، الطبعة الأولى (القاهرة:المركز الثقافي العربي،2003) ،ص 32.

3 عبد الرحمان محمد بن قاسم ، فتاوى احمد بن تيمية ،الجزء الأول ، المجلد الخامس ،1990 ،ص ص 216-217.

4 Dictionnaire international des termes littéraires' http://www.ditl.hnfo/art/definition.php.term=2976.

5 Ibid .

6 مارشال بارمان ،الحداثة أمس و اليوم و غدا ، ترجمة جابر عصفور ،إبداع (افريل)1991 ،ص 29.

7 هشام حفيظ ،الحداثة المنقوصة ما توصيفها؟،جريدة الزمان ، العدد17،1407 جانفي 2003، ص 10.

8 محمد سبيلا ،"دفاعا عن العقل و الحداثة" ، منشورات الزمن، العدد39 (2003) ،ص 22.

9 محمد عابد الجابري،نحن و التراث:قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، الطبعة (القاهرة: المركز الثقافي العربي ،1985)،ص ص 20- 25

10 محمد عابد الجابري،التراث و الحداثة(القاهرة:المركز الثقافي العربي،1991 ،ص ص 40-18.

11طه عبد الرحمان ،فقه الفلسفة، الطبعة الثانية(المغرب:دار الجامعة،2002)، ص ص 18-14.

12نفس المرجع.

13 عز الدين إسماعيل، الشعر العربي المعاصر(القاهرة:دار الفكر المعاصر، 1983)، ص ص 17-10.

14 خالدة سعيد ، الملامح الفكرية للحداثة، مجلة فصول، العدد الثالث (1984)، ص ص27-25.

15 http ;//www.lissaniat.net/viewtopic.php ?t=2604' p3.

16موريس باريي، الفصل بين الدولة و المجتمع كمعيار للحداثة السياسية، ترجمة محمد احمد الهاشمي(بيروت: العالم الثالث،2006)، ص 12.
17 نفس المرجع ،ص ص 16–17.
18 نفس المرجع،ص ص 24–30 .
19 نفس المرجع .
20نفس المرجع ، ص41–45 .
21 مالكوم براديري ، مرجع سابق، 29 .
22 نفس المرجع .
23 رضوان زيادة، مرجع سابق، ص ص 35–37.
24 نفس المرجع.
25 Jean Jacob' l'Antimondialisation : aspects méconnus d'une Nébuleuse (Paris : Berg International Editeurs' 2006)' p19.
26 Ibid' pp30–31.
27 Ibid' P55.
28 P.Wilkinson' Terrorism and the Liberal State (London: Macmillan' 2006)' pp 69–84.
29 Ibid' p86.
30 X' Raufer' La Nébuleuse: le Terrorisme du Moyen–Orient (Paris : Fayard' 2007)' p471.
31 Ibid' p474.
32 J' Mac Far lane' Violence and the State (London: Nelson' 2004)' p99.
33 Ibid' p102.
34 Jean Jacob' op.cit' p59
35 Yves Lacoste' » Mondialisation et Géopolitique' «Hérodote' N°108' (2003)' pp3–17.
36 Ibid' pp28–29.
37 David Held' Un Nouveau Contrat Mondial (Paris : presses de la fondation nationale des sciences politiques' 2005)' p88.
*النزاع بين الدولة الفرنسية والدولة الجزائرية كان يدار بحساسية وتفاقم من خلال ديناميكية اجتماعية تهيأ الظروف المواتية للمواجهة، على جانبي البحر المتوسط،فالحركة الإسلامية (FISسابقا) كانت تجري عمليات تعبئة من خلال التنديد بسلوك الغرب والقوة الاستعمارية القديمة،وسعت قوى فرنسية ومازالت تسعى من جانبها إلى توطيد دوائر الموالاة بشجب الآثار الضارة للهجرة المغاربية. وتطلق عمليات تدمير المساجد في فرنسا وذم الرموز الغربية في الجزائر وهو ما يؤثر على السياسة الخارجية للدولتين.
38 Ibid' p38.